تقدير موقف

الكتاب الأحمر أو الدستور السري لتركيا

بقلـــم
بختيـار أحمـد صالـح
باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تقدّم هذه الدراسة تحليلًا شاملًا لـ(الكتاب الأحمر) في تركيا، المعروف رسميًا باسم وثيقة سياسة الأمن القومي (Milli Güvenlik Siyaset Belgesi – MGSB) وتبحث الدراسة في طبيعة هذه الوثيقة بوصفها وثيقة استراتيجية، لكنها في الوقت نفسه غير علنية وسرية، وتؤثر بصورة عميقة في السياسة الداخلية والخارجية التركية.

وتتناول الدراسة التطور التاريخي للوثيقة، بدءًا من الانقلابات العسكرية ودور الجيش بوصفه حاميًا للكمالية، كما تسلط الضوء على التحولات المهمة في تعريف التهديدات، بما في ذلك إعادة تصنيف التحالف مع الغرب بوصفه تهديدًا محتملًا، والتكيف مع تحديات جديدة مثل الأمن السيبراني.

كما تبحث الدراسة بصورة نقدية في الآثار المترتبة على سرية الكتاب الأحمر بالنسبة إلى الشفافية والديمقراطية وسيادة القانون، وتخلص إلى أن الكتاب الأحمر يمثل أداة أساسية في تطور المشهد السياسي التركي باتجاه نموذج حكم أكثر مركزية وأيديولوجية.

1. تعريف الدستور السري لتركيا

أ. التعريف الرسمي والتصور الشائع: تُعرف الوثيقة رسميًا باسم وثيقة سياسة الأمن القومي(Milli Güvenlik Siyaset Belgesi). ويؤكد هذا الاسم الرسمي أهميتها الاستراتيجية داخل جهاز الدولة.لكنها، رغم اسمها الرسمي، تُعرف على المستوى الشعبي باسم الكتاب الأحمر، ويُشار إليها على نطاق واسع باعتبارها الدستور السري لتركيا. ويعكس هذا المصطلح الدور المحوري الذي تؤديه الوثيقة في توجيه شؤون الدولة، على غرار وثيقة دستورية، في الوقت الذي يسلط فيه الضوء على طبيعتها السرية، إذ غالبًا ما توصف بأنها واحدة من أكثر وثائق تركيا سرية.

ب. الهدف والأهمية العملية: من الناحية العملية، يُنظر إلى الكتاب الأحمر باعتباره مفهومًا سياسيًا واستراتيجيًا، وليس وثيقة قانونية ملزمة.وهذا التمييز مهم للغاية، لأنه يعمل خارج الإطار القانوني الرسمي. ومع ذلك، فإنه يُعد عمليًا وثيقة أساسية لتحديد التهديدات الداخلية والخارجية، وله تأثير مباشر في صياغة قرارات السياسة التي تتخذها مختلف مؤسسات الحكومة. ويعمل الكتاب الأحمر كأساس لمفهوم الاستراتيجية الوطنية والعسكرية، ويوجه الهيكل التنظيمي ومختلف مكونات الحكومة التركية، وهو ما يدل على مدى تغلغله في عملية التخطيط الاستراتيجي للدولة.

ج. التصنيف والتأثيرات القانونية: تُصنّف هذه الوثيقة في تركيا ضمن أعلى مستويات السرية، ويُعد الكشف عنها جريمة يعاقب عليها بالسجن. وتؤكد هذه العقوبة الصارمة التزام الدولة بحماية أسرار الوثيقة. ومن ناحية أخرى، نشأ جدل بارز حول حقيقة أنه، رغم عدم وجود مكانة قانونية مباشرة للكتاب الأحمر في قانون العقوبات التركي (TCK) أو قانون الإجراءات الجزائية (CMK)، بدأت المحاكم التركية خلال العقد الماضي في الإشارة إلى الكتاب الأحمر في قراراتها، واستخدمته في بعض الحالات لمعاقبة منتقدي الحكومة. ويثير هذا الأمر مخاوف عميقة بشأن الإجراءات القانونية واستقلال القضاء وسيادة القانون، خصوصًا عندما تُستخدم وثيقة غير قانونية كأساس لاتخاذ قرارات قضائية.

د. الجدل بين الأسطورة والواقع: هناك اختلاف واضح في كيفية فهم الكتاب الأحمر. فخبراء مثل خبير الاستخبارات والأمن سيركان يلماز يرفضون النظر إليه باعتباره وثيقة بالغة الغموض، ويعتبرون الحديث عنه أقرب إلى الأسطورة المصطنعة أو الإثارة الفارغة، مؤكدين أنه من الغريب أن أحدًا لم يرَ هذا الكتاب، ولا أحد يستطيع رؤيته. ويرى يلماز أن الغموض المحيط به أقرب إلى مؤامرات المافيا في الدراما التلفزيونية التركية منه إلى وجود حقيقي وملموس، وأن هذا الغموض يمنع فهمًا عقلانيًا لسياسات الدولة. في المقابل، تؤكد عدة تصريحات وتقارير رسمية وجود الوثيقة، واسمها الرسمي، وعمليات تحديثها المستمرة، وتأثيراتها الملموسة في سياسة الدولة. إن الحديث عن وثيقة واسعة التأثير، لكنها سرية في الوقت نفسه، إلى جانب رواية عامة تنفي وجودها بوصفها أسطورة، يشير إلى إمكانية وجود حالة من الغموض المتعمد يمكن الاستفادة منها استراتيجيًا. وإذا قيل على نطاق واسع إن وثيقة ما موجودة ولها تأثير في السياسة، لكنها في الوقت نفسه غير متاحة رسميًا بل وينفي بعض الأطراف وجودها، فإن ذلك يخلق مصدرًا قويًا للسلطة الحكومية. فمن جهة، يمكن للحكومة الاستناد إلى الكتاب الأحمر لتبرير إجراءات حساسة مثل قمع الاحتجاجات وتوجيه السياسة الخارجية، من دون أن تخضع تلك الإجراءات للتدقيق العام أو المساءلة البرلمانية أو الطعن القانوني. ومن جهة أخرى، يمكن وصف الوثيقة بأنها أسطورة من أجل تجنب الانتقادات ورفض الأسئلة والتحقيقات، بحجة أنها مسألة حساسة أو غير اعتيادية. وبهذه الطريقة، ينتقل عمل الحكومة إلى مستوى تقل فيه إمكانية مساءلتها، ويصبح هذا الغموض عاملًا مهمًا في تراجع الديمقراطية في تركيا، إذ ينشئ طبقة غير مرئية من الحكم تعمل خارج الرقابة القانونية والبرلمانية الرسمية.

2. السياق التاريخي وتطور مجلس الأمن القومي (MGK) والكتاب الأحمر

أ. الانقلابات العسكرية وترسيخ الدستور: لم يكن مجلس الأمن القومي (MGK) مؤسسة عضوية عادية، بل كان نتيجة مباشرة للانقلاب العسكري عام 1960، ثم جرى ترسيخه في الدستور التركي لعام 1961. وتكشف هذه العلاقة الأساسية مع التدخل العسكري عن هدفه الأول باعتباره آلية للرقابة العسكرية على السلطة المدنية. وقد أرسى دستور عام 1961 بصورة فعالة ما وصفه الباحث زاكالي أوغلو بأنه نظام سياسي ثنائي الرأس، حيث تعمل الحكومة المدنية جنبًا إلى جنب مع مجلس الأمن القومي على مستوى السلطة التنفيذية، كما يعمل القضاء العسكري بصورة مستقلة إلى جانب النظام المدني. وقد أدى ذلك إلى ترسيخ النفوذ العسكري داخل السلطة التنفيذية.وازداد دور مجلس الأمن القومي وتأثيره مع اعتماد دستور عام 1982، الذي فرضته السلطة العسكرية بعد انقلاب 1980. وأشار الدستور إلى أن توصيات مجلس الأمن القومي ينبغي أن تكون ضمن أولويات عمل مجلس الوزراء، وهو ما منح تلك التوصيات وزنًا كبيرًا.

ب. الجيش بوصفه حاميًا للكمالية: ينظر إلى مجلس الأمن القومي على نطاق واسع باعتباره التجسيد المؤسسي للنفوذ الواسع للجيش التركي في السياسة الوطنية، وينبع هذا التصور من الدور الذي حدده الجيش لنفسه. فمنذ أن أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الحديثة والعلمانية عام 1923، نظر الجيش التركي باستمرار

إلى نفسه باعتباره حاميًا للكمالية، رغم إصرار أتاتورك نفسه على فصل المؤسسة العسكرية عن الشؤون السياسية. وقد أدى هذا التصور إلى سلسلة من التدخلات العسكرية، من بينها انقلابات 1960 و1980، وانقلاب 1971 الذي عُرف باسم انقلاب المذكرة العسكرية، وانقلاب 1997 الذي عُرف باسم الانقلاب ما بعد الحداثي. وقد وقعت هذه التدخلات عندما اعتُبرت الحكومات المدنية منحرفة عن المبادئ الكمالية أو مهددة للنظام العلماني. وتجلى حجم سلطة الجيش بوضوح عام 1992، عندما عبّر الجنرال دوغان غورش، رئيس أركان الجيش التركي آنذاك، عن ذلك صراحة عندما أعلن أن تركيا دولة عسكرية، وهو ما عكس هيمنة المؤسسة العسكرية في تلك المرحلة.

ج. **الحكومات المدنية وإصلاحات الاتحاد الأوروبي:** تاريخيًا، اتسمت العلاقة بين الحكومات المدنية والجيش في تركيا بالتقلب، إذ سعى الحكام المدنيون أحيانًا إلى تهميش الجيش، بينما منحوه في أحيان أخرى استقلالية أكبر.واستجابة لمعايير كوبنهاغن الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وهي المتطلبات السياسية لبدء مفاوضات عضوية تركيا، نفذت أنقرة إصلاحات مهمة بهدف تعزيز الرقابة المدنية على الجيش، إلى جانب محاولة إعادة صياغة دور مجلس الأمن القومي. وكانت اللحظة المفصلية اعتماد حزمة الإصلاح السابعة من قبل الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في 23 تموز 2003، والتي وصفتها صحيفة فايننشال تايمز بأنها لا تقل عن ثورة هادئة.وقد هدفت الحزمة إلى الحد من الدور والتأثير العسكري داخل مجلس الأمن القومي. وعلى الرغم من هذه التغييرات المؤسسية، أشارت تقارير المفوضية الأوروبية لعامي 2004 و2005 إلى أن القوات المسلحة التركية واصلت ممارسة نفوذها من خلال مجموعة من القنوات غير الرسمية، كما استمرت في التأثير على الرأي العام عبر إصدار بيانات عامة بشأن التطورات السياسية وسياسات الحكومة.

د.**الاتجاه الاستراتيجي:** يكشف المسار التاريخي لمجلس الأمن القومي والكتاب الأحمر عن الجهة التي كانت تحرس المبادئ الأساسية والاتجاه الاستراتيجي للدولة التركية. في البداية، كان هذا الدور يُمارس بصورة قوية من قبل الجيش، الذي رأى نفسه تجسيدًا للتيار العلماني الكمالي، وكان الكتاب الأحمر انعكاسًا لهذه الأيديولوجية.أما الإصلاحات التي جاءت تحت ضغط الاتحاد الأوروبي فقد خفّضت رسميًا نفوذ الجيش، إلا أن القنوات غير الرسمية ظلت قائمة. وفي عهد حزب العدالة والتنمية والرئيس رجب طيب أردوغان، تغير المحتوى الأيديولوجي للكتاب الأحمر بصورة واضحة باتجاه سياسة خارجية تقوم على الإسلام وإحياء القيم العثمانية. وبذلك انتقلت حماية الرؤية الاستراتيجية للدولة بصورة فعلية من المؤسسة العسكرية الكمالية إلى حكومة مدنية بقيادة حزب العدالة والتنمية، عملت بصورة نشطة على إعادة صياغة الهوية الوطنية والأولويات الاستراتيجية. ويمثل هذا التحول الأيديولوجي، الذي جرى إضفاء الطابع الرسمي عليه عبر وثيقة شديدة السرية، مؤشرًا على تحول مؤسسي عميق أعاد تعريف ملامح السياسة الداخلية والدور الدولي لتركيا، كما أدى إلى احتكاكات واضحة مع حلفاء تركيا الغربيين الذين دعموا تاريخيًا الهوية العلمانية الكمالية للبلاد.

3. هيكلية مجلس الأمن القومي (MGK) وعملية صنع القرار

أ. الهيكلية: يعمل مجلس الأمن القومي (MGK) بوصفه إحدى المؤسسات الحكومية الرئيسية التي يستخدمها رئيس تركيا، الذي يشغل في الوقت نفسه منصب القائد العام للقوات المسلحة، لمتابعة وتنسيق قضايا الأمن القومي والشؤون العسكرية والسياسة الخارجية. كما يتولى رئاسة مجلس الأمن القومي، وهو ما يشير إلى مركزية السلطة في عملية صنع القرار الاستراتيجي. وتضم تركيبة مجلس الأمن القومي قيادات مدنية أ.وعسكرية، وتشمل: الرئيس رجب طيب أردوغان، نائب الرئيس، وزراء العدل والداخلية والخارجية والدفاع الوطني، رئيس هيئة الأركان العامة، قادة القوات البرية والبحرية والجوية. ويُعد هذا الجمع بين القيادات المدنية والعسكرية لافتًا للنظر. وكان من أهم نتائج حزمة الإصلاح السابعة إنشاء أغلبية مدنية داخل مجلس الأمن القومي، وهو ما اعتُبر خطوة رسمية باتجاه تعزيز الرقابة المدنية على الشؤون العسكرية.

ب. عملية صنع القرار والدور الاستشاري: يعمل مجلس الأمن القومي رسميًا بوصفه هيئة استشارية للحكومة، وقد تعزز هذا الوضع نتيجة إصلاحات عام 2003. ويجتمع المجلس مرة كل شهرين على أساس دستوري. ومن الناحية التاريخية، كان يجتمع بوتيرة أكبر، وفي بعض الفترات كان يعقد اجتماعاته بصورة شهرية، وهو ما يشير إلى حدوث تغيير في وتيرة عمله. وتؤدي أمانة مجلس الأمن القومي، التي يرأسها أمين عام مدني، دورًا مهمًا في مساعدة المجلس على أداء مهامه. وفي آب 2004، ولأول مرة، تم تعيين شخصية مدنية في منصب الأمين العام. ويحدد مجلس الأمن القومي مهام إعداد التوجيهات المتعلقة بسياسة الأمن القومي، إلى جانب تعديل هذه السياسات ومراجعتها، وكذلك تحديد الخطط والبرامج الوطنية المرتبطة بالقضايا الأمنية. ومن الناحية التاريخية، كانت القرارات تُتخذ بأغلبية الأصوات، وكان للرئيس صوت حاسم في حال تساوي الأصوات.

ج. الإصلاحات والحد من السلطة العسكرية: كان لحزمة الإصلاح السابعة لعام 2003 تأثير كبير في الحد من دور ونفوذ المؤسسة العسكرية داخل مجلس الأمن القومي. وبعد الإصلاحات، لم يعد مجلس الأمن القومي يمتلك صلاحيات تنفيذية ورقابية واسعة كما كان في السابق. والأهم من ذلك، فقد المجلس صلاحية متابعة تنفيذ توصيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، الأمر الذي أدى إلى تقليص قدراته على ممارسة الرقابة المباشرة. إضافة إلى ذلك، جرى تقييد إمكانية الوصول إلى جميع المؤسسات المدنية، والتي كانت في السابق متاحة بصورة غير محدودة، كما أُلغيت رئاسة العلاقات العامة مع المجتمع (Toplumla İlişkiler Başkanlığı)، التي كان لها بصورة غير معلنة تأثير في الرأي العام. وكان الهدف من هذه التغييرات هو الحد من النفوذ العسكري الواسع وغير الرسمي. وفي الوقت الذي نجحت فيه الإصلاحات الرسمية، ولا سيما حزمة الإصلاح السابعة، في تحويل مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة ذات أغلبية مدنية وتقليص صلاحياته، فإن ذلك لم يؤدِ بصورة كاملة إلى إنهاء النفوذ العسكري غير الرسمي. استمرار النفوذ العسكري غير الرسمي إن استمرار قنوات النفوذ غير الرسمية للمؤسسة العسكرية، كما أشارت إليه تقارير الاتحاد الأوروبي، يدل على أن الإرث المؤسسي للوصاية العسكرية لم ينتهِ بصورة كاملة. والأهم من ذلك، أن تركّز السلطة في عهد رئيس الجمهورية، الذي يرأس مجلس الأمن القومي

ويمارس تأثيرًا مباشرًا في مراجعات الكتاب الأحمر، يعني أن عملية صنع القرار الاستراتيجي، حتى في ظل وجود أغلبية مدنية، أصبحت إلى حد كبير مركزية وغير شفافة. وهذا يؤدي عمليًا إلى استبدال الهيمنة العسكرية بهيمنة رئاسية، بدلًا من تعزيز الرقابة البرلمانية أو المساءلة العامة. كما أن غياب دور البرلمان عن عملية مراجعة هذه الوثيقة الأساسية يؤكد بصورة أكبر هذا الاتجاه نحو مركزية السلطة في عملية صنع القرار الاستراتيجي.

4. دور الكتاب الأحمر في حكم تركيا وصنع السياسات

أ. تحديد الأهداف والاستراتيجية الوطنية: يعمل الكتاب الأحمر بوصفه دليلًا شاملًا لتطوير الاستراتيجيات اللازمة لضمان الدفاع الوطني وتحقيق الأهداف الوطنية، وهو ما يوضح دوره الرئيسي في تحديد الأولويات الأمنية الأساسية للدولة. وتشمل المبادئ الأساسية الاستراتيجيات المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية والدفاع، كما يحددها ويعتمدها مجلس الأمن القومي. ويشير ذلك إلى اتساع نطاق الوثيقة، بحيث يشمل مختلف جوانب الأمن القومي. وتحدد الوثيقة بالتفصيل التهديدات الداخلية والخارجية وفقًا لأهميتها، ثم تتناول الأدوات والوسائل المادية والنفسية اللازمة لمواجهة هذه التهديدات، فضلًا عن وضع خطط عمل تفصيلية.

ب. سياسة الحكومة وتوجيه عملية صنع القرار: لا يقتصر دور الكتاب الأحمر على تقديم التوجيهات، بل يساهم بصورة نشطة في صياغة القرارات السياسية التي تتخذها مختلف مؤسسات الحكومة. وفي الواقع، فإن مجلس الأمن القومي، الذي يناقش الوثيقة ويوافق عليها، يعمل في بعض التحليلات بمثابة حكومة ظل. كما أن مفهوم الاستراتيجية الوطنية والأمنية والعسكرية الذي ينظم مختلف أجهزة الحكومة يُعد بصورة مباشرة على أساس الكتاب الأحمر، وهو ما يكشف مدى اتساع تأثير الوثيقة داخل مفاصل الدولة. وتأتي المعلومات المستخدمة في إعداد ومراجعة الكتاب الأحمر بصورة أساسية من المؤسسات الحكومية الرئيسية، ومن بينها وزارة الداخلية، وجهاز الاستخبارات الوطنية MİT، وهيئة الأركان العامة.

ج. تبرير إجراءات الحكومة وقمع المعارضة: من الجوانب الحاسمة في دور الكتاب الأحمر، ولا سيما منذ عام 2014، استخدامه من جانب حكومة رجب طيب أردوغان لاستهداف المنتقدين والمعارضين السياسيين والمحتجين. ويشير ذلك إلى تحوله إلى أداة لترسيخ السلطة السياسية. وقد استُخدمت الوثيقة بصورة مثيرة للجدل لتبرير إجراءات وُصفت بأنها غير قانونية أو غير دستورية، بما في ذلك إجراءات مرتبطة بالمعتقدات السياسية أو العلاقات القومية والدينية للأفراد، وهو ما أثار مخاوف جدية بشأن حقوق الإنسان. وعلى الرغم من وضعها غير القانوني، أشارت المحاكم التركية إلى الكتاب الأحمر في بعض أحكامها لمعاقبة منتقدي الحكومة.

د. المراجعة الدورية والوضع الراهن: تتم مراجعة الكتاب الأحمر بصورة دورية، وبصورة عامة كل أربع أو خمس سنوات، أو مرة أو مرتين خلال عقد من الزمن، بهدف تكييفه مع التحولات والتهديدات الجديدة. وخلال عملية المراجعة، تُطلب المعلومات من مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية، ثم تُعقد اجتماعات شديدة السرية لتقييم التعديلات والموافقة عليها، بعد اتخاذ إجراءات أمنية مشددة، مثل مصادرة الهواتف المحمولة خلال هذه الاجتماعات، وهو ما يؤكد المستوى الاستثنائي من السرية المحيط بالوثيقة. إن الدور العملي للكتاب الأحمر

يتجاوز بكثير كونه مجرد وثيقة للتخطيط الاستراتيجي. فهو يعمل كأداة قوية، وإن كانت سرية، تستطيع الحكومة من خلالها فرض أجندتها الأيديولوجية وإبرازها. ومن خلال تحديد التهديدات وتوجيه القرارات السياسية بعيدًا عن الرقابة البرلمانية، فإنه يوفر آلية لتنفيذ التوجيهات بسرعة ودون عوائق كبيرة، بما في ذلك التوجيهات الهادفة إلى قمع المعارضة الداخلية وتوجيه السياسة الخارجية.

5. تطور تصورات التهديدات: التحولات الداخلية والخارجية

أ. التهديدات الداخلية

أولاً: التحول من الرجعية إلى إساءة استخدام الدين: حدث تحول أيديولوجي كبير في الكتاب الأحمر لعام 2010 من خلال حذف مصطلح الرجعية (İrtica)من قائمة التهديدات.وبصورة عامة، كان مفهوم الرجعية ينظر إلى المسلمين المتدينين باعتبارهم تهديدًا محتملًا للنظام العلماني للجمهورية.ويعكس حذف هذا المصطلح رؤية أكثر دقة، تميز بين الدين بصورة عامة والجماعات المتطرفة بصورة خاصة. ويمثل حذف الرجعية بوصفها تهديدًا داخليًا شاملًا تحولًا أيديولوجيًا عميقًا عن العلمانية الكمالية الصارمة، كما يعكس بصورة مباشرة الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وصعوده إلى السلطة. ومن خلال هذا التمييز، يمنح الكتاب الأحمر الدين دورًا أوسع في الحياة العامة، وفي الوقت نفسه يضع إطارًا لاستهداف وقمع جماعات أو حركات دينية محددة يُنظر إليها باعتبارها تهديدًا لسلطة الدولة، مثل حركة غولن. وتتوافق هذه الصياغة الجديدة مع ما يمكن وصفه بأنه تحول هادئ بعيدًا عن الكمالية، وهو أحد السمات المميزة لعهد أردوغان. ويُظهر هذا التحول نجاح حزب العدالة والتنمية في إعادة صياغة مفهوم الأمن الداخلي للدولة بما ينسجم مع قاعدته الأيديولوجية وترسيخ سلطته، مع منحه القدرة على قمع الأطراف التي يعتبرها تهديدًا لسلطته.

ثانياً: منصات التواصل الاجتماعي بوصفها تهديدًا: في تحديث مهم عام 2015، أمر الرئيس أردوغان بإدراج منصات التواصل الاجتماعي، مثل تويتر ويوتيوب، باعتبارها تهديدًا في النسخة الجديدة من الكتاب الأحمر.وجاء ذلك بعد الاحتجاجات الواسعة المناهضة للحكومة والتحقيقات الكبرى في قضايا الفساد التي طالت حكومة أردوغان عام 2013. ويعكس تصنيف هذه المنصات باعتبارها تهديدًا التحديات التي فرضتها خلال مراحل الاضطرابات السياسية. كما وفر هذا التصنيف أساسًا استراتيجيًا للإجراءات القانونية اللاحقة، مثل قوانين الأمن السيبراني الشاملة وتعديلات قانون الإنترنت.وقد منحت هذه القوانين الدولة صلاحيات واسعة للسيطرة على المحتوى الرقمي، وفرض توطين البيانات، وتشديد العقوبات، ومعاقبة ما يوصف بالمعلومات الكاذبة، وهو ما أدى عمليًا إلى توسيع نطاق الرقابة الحكومية على شبكات التواصل الاجتماعي. ومن هنا، فإن تجريم المحتوى المضلل وتقييد الوصول إلى المعلومات يرتبطان بصورة مباشرة بهذا التصور الأمني. وتسلط هذه التطورات الضوء على تصاعد النزعة المركزية في تركيا للسيطرة على المعلومات وقمع حرية التعبير على شبكات التواصل الاجتماعي تحت غطاء الأمن القومي.

ثالثاً: تصنيف حركة غولن/ FETÖ: منذ أيار 2016، صنفت تركيا رسميًا حركة غولن، التي كانت حليفًا سابقًا لحزب العدالة والتنمية، باعتبارها منظمة إرهـابية تحت اسم منظمة فتح الله الإرهـابية (FETÖ) وبنية الدولة الموازية (PDY). وجاء هذا التصنيف بعد محاولة الانقلاب عام 2016، وانعكس بصورة واضحة في الكتاب الأحمر، الذي أصبح أحد المبررات الرئيسية لحملة تطهير وقمع واسعة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

ب. التهديدات الخارجية

مرحلة صفر مشاكل عام 2010: جاء الكتاب الأحمر لعام 2010 متأثرًا بصورة كبيرة باستراتيجية صفر مشاكل مع الجيرانالتي تبناها وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو، وأحدث تحولًا مهمًا في النظرة إلى التهديدات الخارجية.وقد مثلت سياسة صفر مشاكل، كما ظهرت في الكتاب الأحمر لعام 2010، إعادة صياغة براغماتية للاستراتيجية الإقليمية التركية. وسعت تركيا، من خلال تقليل التهديدات، إلى تعزيز نفوذها الإقليمي وعلاقاتها الاقتصادية ومكانتها الدبلوماسية. وتزامن هذا التحول مع توجه أوسع نحو سياسة أقل ارتباطًا بالغرب وأكثر انفتاحًا على "الشرق الأوسط"، إلى جانب إحياء القيم العثمانية، وهو ما عكس رغبة تركيا في تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاستراتيجي والقيادة الإقليمية.وكان هذا التحول مرتبطًا أيضًا بالتغيير في تركيبة مجلس الأمن القومي، حيث أصبح المدنيون يشكلون الأغلبية منذ عام 2003، مما أتاح لأفكار داود أوغلو أن تصبح أساسًا مهمًا في عملية صنع السياسات.

1. الجمهورية الإسلامية في إيران: في حين كان الكتاب الأحمر لعام 2005 يعتبر للجمهورية الإسلامية في إيران تهديدًا رئيسيًا بسبب برنامجها النووي ومحاولاتها تصدير الأيديولوجية الإسلامية، فإن الجمهورية الإسلامية في إيران لم تعد تُصنف تهديدًا في وثيقة عام 2010. بل على العكس، أشادت الوثيقة بالتعاون بين الجمهورية الإسلامية في إيران وتركيا، خصوصًا في مواجهة حزب العمال الكردستاني (PKK).

2. اليونان: اعتبر الكتاب الأحمر لعام 2005 نية اليونان توسيع حدودها البحرية من ستة أميال إلى اثني عشر ميلًا سببًا للحرب. أما الكتاب الأحمر لعام 2010، فقد استبعد احتمال نشوب حرب مع اليونان في منطقة بحر إيجه، ولم يعد يعتبر مسألة الاثني عشر ميلًا سببًا للحرب، بل شدد على التعاون.

3. سوريا: أزيلت سوريا باعتبارها تهديدًا مباشرًا من الكتاب الأحمر لعام 2010، وهو ما عكس توجه سياسة التقارب الإقليمي التركية في تلك المرحلة.

4. العراق: مع بقاء حزب العمال الكردستاني (PKK) بوصفه تهديدًا رئيسيًا، شدد الكتاب الأحمر لعام 2010 على التعاون بين أنقرة والحكومة المركزية في بغداد ضد الحزب.

5. روسيا: كانت الرؤية الاستراتيجية التركية في السابق تركز على التنافس مع روسيا، لكن وثيقة عام 2010 دعت إلى التعاون والتجارة مع موسكو.

ج. التطورات بعد عام 2010 وتجدد التوترات في عهد أردوغان

1. الغرب: الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: في تحول حاد ومثير للجدل، أشار وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في آذار 2022 إلى أن النسخة الأخيرة من الكتاب الأحمر عرّفت الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، باعتباره تهديدًا كبيرًا للأمن القومي. وأكد صويلو أن الوثيقة لا تعترف بالولايات المتحدة أو أوروبا بأي شكل من الأشكال، وهو ما يعكس مشاعر معادية للغرب داخل بعض دوائر الحكومة التركية.ويتناقض هذا الموقف مع عضوية تركيا الطويلة في الناتو وطموحاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.إن التصنيف الصريح للحلفاء التقليديين في الناتو والاتحاد الأوروبي باعتبارهم تهديدًا كبيرًا في وثيقة أساسية للأمن القومي، رغم استمرار التعاون العسكري والدبلوماسي معهم، يشير إلى وجود فجوة أيديولوجية واستراتيجية عميقة.

2. "إسرائيل": في حين أوصى الكتاب الأحمر لعام 2010 بالحفاظ على العلاقات مع "إسرائيل"، فإنه ركز في الوقت نفسه على عدم الاستقرار الإقليمي الذي اعتُبر مرتبطًا بها. وبعد حادثة مافي مرمرة عام 2010، أشارت تقارير إلى أن "إسرائيل" أصبحت تُعتبر تهديدًا استراتيجيًا. وفي نسخة عام 2025، أُدرج ما تصفه الوثيقة بإبادة "إسرائيل" الجماعية في غزة التي بدأت عام 2023، وهو ما يعكس الموقف التركي المعلن بقوة تجاه الصراع وتعقيدات العلاقات الدبلوماسية. ويكشف انتقال تصنيف "إسرائيل" داخل الكتاب الأحمر من شريك، إلى مصدر لعدم الاستقرار، ثم إلى تهديد استراتيجي، وصولًا إلى اتهامها بارتكاب الإبادة الجماعية، مدى تأثر تصورات التهديد في الوثيقة بالأحداث والتطورات السياسية.

3. القضية الكردية وسوريا: كان لتطور الحرب الأهلية السورية تأثير عميق في الأمن الداخلي التركي، وأسهم في انهيار عملية السلام الكردية في تموز 2015. وتحول الهدف الرئيسي لتركيا في سوريا من السعي إلى إسقاط نظام بشار الأسد إلى التركيز بصورة أكبر على منع أكراد سوريا، بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، من إنشاء منطقة تتمتع بالحكم الذاتي على حدود تركيا. كما أدى الوجود العسكري الروسي في سوريا، بما في ذلك نشر منظومة الدفاع الجويS-400 ودعم الجماعات المناهضة لتركيا مثل حزب الاتحاد الديمقراطي، إلى زيادة المخاوف الأمنية التركية. وتقدم الأزمة السورية نموذجًا واضحًا لكيفية تأثير التطورات الجيوسياسية الخارجية بصورة مباشرة وعميقة في التحديات الأمنية الداخلية لتركيا، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الكردية.

4. ظهور تهديدات جديدة: لأول مرة، حدد الكتاب الأحمر لعام 2010 بصورة واضحة مجموعة من التحديات العالمية والداخلية الجديدة، ومن بينها التهديدات السيبرانية، والاحتباس الحراري، وسياسات أنابيب الطاقة، وتكنولوجيا الفضاء، والتأثيرات المستقبلية للنمو السكاني. ويمثل إدراج التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل الحرب السيبرانية وتغير المناخ، تحولًا مهمًا في التفكير الاستراتيجي التركي. فهو يتجاوز المخاوف العسكرية أو الأيديولوجية التقليدية ليشمل نقاط ضعف اجتماعية وتكنولوجية وبيئية أوسع يمكن أن تؤثر في الأمن القومي. ويكشف ذلك عن فهم أكثر شمولًا وحداثة للتحديات متعددة الأبعاد التي تواجه الدولة الحديثة.

6. تأثير الكتاب الأحمر في السياسة الخارجية التركية والقوانين الداخلية

أ. التأثير في توجيه السياسة الخارجية

ترتبط التحولات العميقة في تصورات التهديد داخل الكتاب الأحمر بصورة مباشرة بتحول كبير في اتجاه السياسة الخارجية التركية.وأصبح هذا الاتجاه أكثر ابتعادًا عن الغرب وأكثر تركيزًا على "الشرق الأوسط"، بما يعكس إعادة ترتيب أولويات المشاركة الإقليمية. وغالبًا ما يُفسر هذا التوجه الجديد بأنه مرتبط بإحياء القيم العثمانية والسعي إلى سياسة خارجية أكثر استقلالًا وتعددًا، تحاول من خلالها تركيا إعادة تأكيد نفوذها خارج إطار تحالفاتها التقليدية. لكن المنتقدين يرون أن السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 لم تكن مستقرة، رغم استنادها المعلن إلى مبدأ السلام في الداخل، والسلام في العالم وعدم التدخل.

ب.أمثلة على التحول في السياسة والتدخلات

1. سوريا: شهد تدخل تركيا في الحرب الأهلية السورية تطورًا كبيرًا. في البداية كان الهدف الرئيسي لأنقرة هو إسقاط نظام الأسد، لكن هذا الهدف تطور لاحقًا ليصبح مصدر قلق أكثر إلحاحًا، يتمثل في منع أكراد سوريا بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي من إنشاء منطقة تتمتع بالحكم الذاتي على الحدود التركية.ويظهر ذلك قدرة الكتاب الأحمر على التكيف مع الديناميات الإقليمية المتغيرة والمخاوف الأمنية الداخلية.

2. الحصول على منظومة S-400: رغم اعتراض حلفاء تركيا في الناتو وفرض عقوبات عليها، يمكن النظر إلى حصول تركيا على منظومة الدفاع الجوي S-400 من روسيا باعتباره انعكاسًا مباشرًا للتحول في الكتاب الأحمر، والذي قد يعني تعريف الحلفاء الغربيين بوصفهم تهديدًا، وروسيا بوصفها شريكًا. وقد أدى هذا القرار إلى توتر كبير في علاقات تركيا مع الناتو والولايات المتحدة.

3. "إسرائيل"- فلسطين: إن الموقف المتغير لـ(الكتاب الأحمر) تجاه "إسرائيل"، بما في ذلك تصنيفها باعتبارها تهديدًا استراتيجيًا واتهامها بارتكاب الإبادة الجماعية في غزة منذ عام 2023، انعكس بصورة مباشرة على تصاعد التوتر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، بما في ذلك تقييد التجارة مع "إسرائيل" ثم وقفها في نهاية المطاف عام 2024.

7. تحديث الكتاب الأحمر في عام 2025

مع اتساع دائرة التهديدات خلال عامي 2023–2024، بدأت أنقرة مراجعة شاملة للوثيقة. واكتملت العملية خلال اجتماعات مجلس الأمن القومي في كانون الثاني 2024 وكانون الأول 2025، حيث جرى رسميًا إلغاء نسخة عام 2020 واعتماد نسخة مجلس الأمن القومي لعام 2025. **وكانت أبرز التغييرات كما يلي:**

أ. الذكاء الاصطناعي وتوسيع مفهوم الأمن القومي: أُدرج الذكاء الاصطناعي باعتباره تهديدًا للأمن القومي، كما جرى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الاقتصاد والطاقة والكوارث الطبيعية. وفي الوقت نفسه، أكدت الوثيقة استمرار مكافحة الإرهاب، بما يشمل حزب العمال الكردستاني (PKK)، وحدات حماية الشعب (YPG)، تنظيم د1عش

ومنظمة فتح الله غولن (FETÖ). ويعكس هذا التطور انتقال مفهوم الأمن القومي التركي من التركيز التقليدي على التهديدات العسكرية والأيديولوجية إلى مفهوم أكثر اتساعًا يشمل التكنولوجيا والاقتصاد والطاقة والمخاطر البيئية.

ب. **إضفاء الشرعية على العمق الأمني في شمال سوريا:** تؤكد الوثيقة أن أي فراغ أمني في شمال سوريا يمكن أن تستغله حركة أو حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). وبناءً على ذلك، تؤكد الوثيقة ضرورة استمرار الوجود التركي وإنشاء حزام أمني في المنطقة. وهذا يعني أن القضية السورية لم تعد بالنسبة إلى أنقرة مجرد ملف سياسة خارجية، وإنما أصبحت جزءًا مباشرًا من مفهوم الأمن القومي التركي.

ج. **العراق – استمرار الوجود العسكري:** تعزز الوثيقة شرعية الوجود التركي في شمال العراق، وتبرر ذلك من خلال ملاحقة قواعد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل وسنجار. وبذلك، يظهر العراق، ولا سيما مناطقه الشمالية، بوصفه جزءًا مستمرًا من العمق الأمني التركي، وليس مجرد ساحة خارجية لمواجهة محدودة مع حزب العمال الكردستاني.

د. **ربط القضية الكردية بالدعم الخارجي:** تشير الوثيقة إلى أن الدعم الغربي للأكراد يمثل تهديدًا مباشرًا، الأمر الذي يمنح تركيا أساسًا لتصعيد ضغوطها على حلفائها الغربيين. وهذا التطور مهم من الناحية الاستراتيجية، لأنه يربط بين القضية الكردية الداخلية والإقليمية وبين علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا، ويجعل الدعم الغربي للقوى الكردية جزءًا من معادلة الأمن القومي التركي.

النتيجة

يمثل الكتاب الأحمر التركي، أو وثيقة سياسة الأمن القومي (MGSB)، وثيقة أساسية لفهم ديناميات السلطة وصنع السياسات في تركيا. وعلى الرغم من طبيعته السرية ومكانته غير القانونية المباشرة، فإنه يمتلك تأثيرًا عميقًا في كل من السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. وتكشف خلفيته التاريخية، التي تمتد جذورها إلى الانقلابات العسكرية ودور الجيش باعتباره حاميًا للكمالية، عن إرث طويل من تأثير المؤسسة العسكرية في السلطة المدنية.

أما خلال عهد حزب العدالة والتنمية، ولا سيما في ظل قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، فقد حدث تحول مهم في طبيعة هذا التأثير، إذ انتقلت حماية الدولة من المؤسسة العسكرية الكمالية إلى قيادة مدنية ذات توجه إسلامي. كما أن سرية الكتاب الأحمر، إلى جانب استخدامه المثير للجدل لتبرير بعض إجراءات الحكومة وقمع الاحتجاجات، تثير مخاوف جدية بشأن الشفافية والمساءلة وسيادة القانون في تركيا.

ويتيح هذا الغموض الاستراتيجي للحكومة اتخاذ إجراءات وفرض سياسات بعيدًا عن الرقابة العامة أو البرلمانية، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تراجع الممارسات الديمقراطية داخل البلاد.

وفي المحصلة، فإن الكتاب الأحمر يتجاوز كونه مجرد وثيقة استراتيجية؛ فهو يمثل مؤشرًا على التحولات الأيديولوجية والسياسية العميقة التي شهدتها الدولة التركية. ومن ثم، فإن فهم هذه الوثيقة وتطوراتها يعد ضروريًا لأي تحليل شامل لطبيعة النظام السياسي التركي، واتجاهات سياسته الخارجية، ومستقبل منظومة الحكم والأمن القومي في البلاد.